

اسم المصدر :

الوطن

التاريخ: 2011-02-23

رقم العدد: 3799

رقم الصفحة: 6

مسلسل: 8

رقم القصة: 1

إنجازات بارزة في مسيرة خادم الحرمين



الرياض: الوطن

قاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ مجيئه إلى الحكم ثورة في عدة اتجاهات كلها صبت في مصلحة الوطن والمواطن، ولم يتوان في تعزيز العدل في شؤون العباد ودفع عجلة التعليم والتنمية، وإعلان الحرب على الفساد وضرب المعتدين على المال العام والمقصرين في خدمة الوطن والمواطنين.

وأهتم خادم الحرمين الشريفين بشؤون المواطن والعمل على راحته وإصدار الأوامر للمسؤولين لخدمته وبذل كل الجهود من أجل توفير الحاجيات كافة، فضلاً عن دعم الأمل واليأسى والمحتاجين بإنشاء الضمان الاجتماعي وتشجيع العمل الخيري بما يعزز شعيرة التكافل بين المؤمنين.

الملك العادل

أبرز الخطوات المهمة في مسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تؤكد رغبة في تعزيز العدل وتطوير وسائله كانت إعلانه - حفظه الله - مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء الذي اعتمدت له ميزانية تبلغ 7 مليارات ريال.

وكان المشروع قفزة نوعية نحو التقدم والتطور وبناء مفاصل الدولة العصرية، ورغبة أكيدة من خادم الحرمين الشريفين لكفالة الحقوق العادلة للمواطنين وتعزيز روح الثقة التي تجذرت في قلب هذه الأمة تجاه القائد الذي لا يرى الأمور إلا بحكمة راشدة ووعي سديد، تمثل جميعها في مشروع تطوير مرفق القضاء، الذي يهدف إلى إعداد خطة إستراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى لتطوير مرفق القضاء والتوثيق، وإعداد خطة تنفيذية مرحلية للخمس سنوات الأولى تشمل على برامج ومشروعات ومبادرات علمية لتحقيق الخطة الإستراتيجية مع وضع آليات للتنفيذ ورصد الميزانية المقررة وتحديد الجدول الزمني، ووضع آليات لعمليات المراقبة والمراجعة الدورية والتطوير الاستراتيجي للخطة.

وينص مشروع النظام الجديد في أبرز ملامحه على إنشاء المحكمة العليا في البلاد تتولى - بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها، ومراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف بالقتل وغيره من القضايا المهمة.

وتتكون المحاكم بحسب النظام الجديد من المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، وتتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية ثم محاكم الدرجة الأولى وهي المحاكم العامة وتؤلف من دوائر متخصصة يكون من بينها دوائر التنفيذ والإبانات النهائية وما في حكمها، والمحاكم الجزائية وتشكل من دوائر متخصصة، ومحاكم الأحوال الشخصية وتشكل من دائرة أو أكثر، والمحاكم التجارية وتشكل من دوائر متخصصة، والمحاكم العمالية وتشكل من

خادم الحرمين مستقبلاً وزير العدل محمد العيسى بعد أداء القسم

الملك أيضاً باستكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم، وأمر أيضاً المسؤولين بالعمل على تلافي تكرار كارثة جدة وكان على رأسها القرار التاريخي بأن "تقوم وزارة الداخلية بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشعلها العفو".

تطوير التعليم

ولعل التعليم هو البيئة الأولى لنشأة الفرد ويلبى حاجة العصر الماسة، وحتى يطمئن خادم الحرمين الشريفين لخرجاته، فقد أقر برنامجاً لتطوير التعليم، باسم "مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام" وأقره مجلس الوزراء في جلسته التي في ٢٤ محرم ١٤٢٨ هـ، واعتبره المختصون بالشأن التعليمي في البلاد يعد نقلة نوعية في مسيرة التعليم بالملكة فهو مشروع نوعي يختلف عن المشاريع التعليمية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم ويصب في خدمة التعليم وتطوره في المملكة لبناء إنسان متكامل من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية. ويتضمن المشروع الذي يجري تنفيذه حالياً بتكلفة قدرها تسعة مليارات ريال برامج لتطوير المناهج التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات وتحسين البيئة التربوية وبرنامج للنشاط اللاصفي ليؤسس بذلك جيلاً متكامل الشخصية إسلامي الهوية وسعودي الانتماء يحافظ على المكتسبات وتتوافق فيه الجوانب الأخلاقية والمهنية ويحترم العلم ويعشق التقنية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز رائد الإصلاح الشامل.

التوسع في الجامعات

وأظهر خادم الحرمين الشريفين

اعتماداً كبيراً بتطوير البحث العلمي والتعليم، وتجسد ذلك فعلياً في رفع موازنة التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة، كما أنشأ برنامج خادم الحرمين الشريفين للتبعات الخارجي ليشمل البنية التحتية والبنات، ولأول مرة في تاريخ المملكة تخصص بعثات خارجية للبنات إدراكاً منه بأهمية دور المرأة في التنمية.

وشهد التعليم العالي في عهد خادم الحرمين الشريفين تحولات تاريخية بدليل انتشار مؤسساته في المناطق والمحافظات وتأسيس جامعات في جميع مناطق ومحافظات المملكة حيث زاد عددها بشكل مطرد في مختلف التخصصات، كما شهد برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتبعات الخارجية توسعاً غير مسبوق في عدد المتعثين الذي ناهز الـ ١٠٠ ألف مبتعث ومبتعثة.

وكان آخر إنجازات برنامج الابتعاث قرار خادم الحرمين الشريفين بضم المتعثين الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة في الجامعات الأجنبية، إلى برنامجه للابتعاث الخارجي، إلى جانب إقرار زيادة المكافآت الممنوحة للمشغولين بهذا البرنامج.

منارة المستقبل

وتمثل أبرز الإنجازات التي نقلت المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) التي وصفها خادم الحرمين حين الإعلان عن فكرتها بأنها ستكون "منارة للمستقبل"، وأصبحت بالفعل بعد إنشائها منارة حقيقية تضيء سماء التعليم في المملكة وهي تزين ضفاف البحر الأحمر في ثول ٨٠٠ كيلومتراً من مدينة جدة، وتستقبل الجامعة طلابها

(الوطن)

دراسة الماجستير والدكتوراه في خمسة مجالات هي الهندسة الكيميائية والرياضيات التطبيقية وعلوم الحاسب والهندسة الميكانيكية وهندسة العلوم والهندسة البيئية والمدنية وستمنح الجامعة الدرجات العلمية في مجالات الطاقة الكهربائية والعلوم الحيوية التطبيقية في مرحلة لاحقة.

قفزة في الخدمات الصحية

الخدمات الصحية هي الأخرى كان لها نصيب الأسد من الاهتمام والحرص في عهد خادم الحرمين الشريفين، إذ حظي المواطن والمقيم بخدمات راقية ومتقدمة، باعتراف المنظمات الدولية التي وضعت المملكة في مصاف الدول المتقدمة من حيث المستوى المتقدم الذي وصلت إليه أنظمة الرعاية الطبية وأساليب تقديم الخدمات الصحية المعمول بها في البلاد على مستوى العالم العربي.

إذ كانت الخدمات الصحية والمنشآت الجديدة التابعة لها مثل المستشفيات والمراكز الصحية والمدن من أولويات حكومة خادم الحرمين الشريفين وتحظى بتصويب وافر في الموازنات السنوية. وحقق خدمات الرعاية الصحية قفزات متقدمة، إذ تمتع المقومون بنظام الضمان الصحي التعاوني على أن يبدأ تطبيقه لاحقاً على المواطنين بعد ثبوت نجاح التجربة حسب دراسات ستقوم بها وزارة الصحة ويتوقع أن يسهم تطبيق هذا النظام بفعالية في تخفيف الضغط على المنشآت الحكومية كما يتيح الفرصة أيضاً للمنشآت الصحية التابعة للقطاع الخاص لتقديم خدماتها الطبية للمساهمة مع القطاع العام في تقديم الخدمات الطبية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني.

وحققت المملكة نقلات نوعية في مكافحة الإرهابيات، ومركزاً إقليمياً رائداً في فصل حالات التوائم السيامية، مما أكسبها موقعاً إقليمياً ودولياً وعكس تطور خدماتها الصحية بشتى أنواعها.

الملك الإنسان

شكلت المبادرات الإنسانية إحدى أبرز مميزات عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على الصعيد المحلي والعالمي .. فقد أسعد سموه العديد من المواطنين من الفقراء والأرامل واليتامى وذوي الدخل المحدود، وأسرى السجناء والسجناء أنفسهم .. ولم يتوان في العفو عن سجناء الحق العام مرات عدة، وإقرار الزيادات على أجور العاملين حينما استعرت نار الأسعار وأكثرت جل دخولهم المالية، وإقرار بدل غلاء المعيشة وأن تتحمل الدولة جزءاً من هذا الغلاء، فضلاً عن إقرار مشروع الضمان الاجتماعي.

كما دعم خادم الحرمين الشريفين الرأسمالية الوطنية لئلا تتأثر بتقلبات السوق العالمي، وأقر إلغاء الرسوم المفروضة على واردات المملكة من بعض السلع الأساسية، إضافة إلى تخفيض أسعار الوقود، ودعم مزارعي الشعير.

مكافحة الإرهاب

وضع المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب بالرياض الأسس والخطوات الأولى في سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين الحكيم، في مكافحة الإرهاب، إذ أكد الملك في كلمته بالقول "إن نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم هو نبي الرحمة، والإسلام هو دين الرحمة ولا يمكن أن تجتمع الرحمة والإرهاب في عقل واحد، أو قلب واحد، أو بيت واحد، وقال "إنني أعرف أن خطر الإرهاب لا يمكن أن يزول بين يوم وليلة، وإن حربنا ضد الإرهاب ستكون مريرة وطويلة، وإن الإرهاب يزداد شراسة وعمقاً كلما ضاقت الخناق عليه، إلا أنني واثق بالله تماماً من النتيجة النهائية وهي انتصار قوى المحبة والتسامح والسلام".

وقادت المملكة في عهد خادم الحرمين إستراتيجية داخلية لمكافحة الإرهاب تعتمد المواجهة الفكرية والمناصحة بنفس درجة الاهتمام بالتعامل الأمني والإجراءات القانونية، واقتربت مواقف المملكة الواضحة على المستوى الدولي في رفض الإرهاب بتحريك كبير لتحقيق التعاون في مواجهة الجرائم الإرهابية، توجتها دعوة خادم الحرمين لإنشاء مركز دولي لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات أمنية واستخباراتية تستفيد منها الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب.

ونجحت المملكة بالفعل في تجفيف منابع الإرهاب واجتثاث جذوره من خلال إعادة تنظيم جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة وقامت بإنشاء هيئة أهلية كبرى تتولى الإشراف والتنظيم على جميع الأعمال الإنفاذية والخيرية بهدف تنظيم عمل تلك الهيئات وعدم السماح لذوي النوايا والأهداف الشريفة باستخدام الهيئات الإنسانية لأعمال غير مشروعة.

مشاركة المرأة في القرار

لم تكن المرأة بمعزل عن رؤية

خادم الحرمين وأهتماماته لتطوير المجتمع السعودي، إذ أكد على كرامتها ودورها الفاعل في المجتمع وخدمة دينها ووطنها وقال " إن النساء شقائق الرجال ولن نترك باباً من أبواب العطاء إلا وشرعناه لهن في كل أمر لا مخالفة فيه لديننا أو أخلاقنا ولن نقبل أن يقال إننا في المملكة نقلل من شأن بناتنا وأمهاتنا وزوجاتنا وأخواتنا ولن نقبل أن يلغى عطاء نحن أحوج الناس إليه".

وأثبت خادم الحرمين الشريفين صدق حديثه وحقق رؤيته على أرض الواقع حينما شاركت المرأة السعودية في انتخابات الغرف التجارية وجلسات المركز الوطني للحوار ومجلس الشورى بالإضافة لعملها القيادي في مجالات التعليم، وعمل خادم الحرمين على معالجة العديد من المشاكل التي كانت تتسبب في تعطيل حياتها ومصلحتها منها تقليص دور الوكيل الشرعي من خلال السماح لها باستخراج البطاقة الشخصية دون إذن ولي أمرها والسماح للمرأة باستخراج السجل التجاري بشكل مباشر ودون وكيل شرعي أو كفييل لتبدأ ممارسة أنشطتها التجارية والصناعية، بالإضافة لمشاركة المرأة في الوفود الرسمية وتبوئها المناصب القيادية في مختلف الوزارات، وكان أبرزها صدور قرار بتعيين نورة بنت عبدالله الفايز في منصب نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، كأول سيدة سعودية تشغل هذا المنصب الوزاري، وكانت إشارة واضحة إلى دخول المرأة السعودية مرحلة المناصب القيادية في بقية الوزارات.

الفقراء والمحتاجون

اهتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالمواطن وقضاء حاجاته والعمل على أن يعيش كريماً، واعتبر الفقر قضية لابد من التصدي لها فقام بزيارة لأحياء فقيرة في الرياض، وأثمر ذلك عن تأسيس "الصندوق الخيري لمكافحة الفقر" عام ٢٠٠٣، ليكون إحدى أليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة، وعمل الصندوق على دعم الفقراء القادرين على العمل بإقامة مشروعات استثمارية صغيرة أو مشاركتهم في رأسمالها، وتيسير الإجراءات الإدارية والمتطلبات النظامية.

وتمثلت هذه الإستراتيجية في زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم، كما أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ محرم عام ١٤٢٤ هـ تأسيس المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، ثم أقامت الدولة برنامج "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق، كما دعمت الدولة المؤسسات الخيرية وتطوير دورها من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة للمحتاجين.

وأصدر خادم الحرمين الشريفين في ١٧ رجب عام ١٤٢٦ هـ أمراً ملكياً بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة وكان ذلك حافزاً لتطوير خدماته، فاستحدث مشاريع جديدة مثل فرش وتأثيث الإسكان الشعبي، ومشاريع الأسر المنتجة، وتقديم الدعم المادي والمساعدة لهذه الأسر الفقيرة بهدف تحويلهم من أسر معولة إلى أسر عالة قادرة على العمل والإنتاج.